مجتمع

المحكمة تبرّئ اليابان من كارثة فوكوشيما النووية

أعلنت المحكمة العليا في اليابان أن الحكومة ليست ملزمة بدفع تعويضات يطالب بها أشخاص دُمرت حياتهم من جراء كارثة فوكوشيما النووية، وهو أول حكم من نوعه في سلسلة من القضايا المماثلة. وأيدت المحكمة العليا في مارس/ آذار الماضي حكماً يقضي بأن تدفع محطة فوكوشيما دايتشي للطاقة النووية التابعة لشركة كهرباء طوكيو (تيبكو) تعويضات قيمتها 1,4 مليار ين لحوالي 3700 شخص. وقال كبير أمناء مجلس الوزراء هيروكازو ماتسونو: «بغض النظر عن الحكم، سنبقى إلى جوار المتضررين». (رويترز)

ألمانيا تنصح بجرعة تعزيزية ثانية من لقاح كورونا

أعلن وزير الصحة الألماني كارل لاوترباخ أنه لن تكون هناك محاولة أخرى لجعل لقاح كوفيد-19 إلزاميا، في الوقت الذي دعا فيه مزيد من الناس إلى الحصول على جرعة تعزيزية ثانية من اللقاحات. أضاف أن أي شخص يريد حماية نفسه والآخرين يجب أن يفكر في الحصول على جرعة رابعة، بغض النظر عن عمره. وقال إن ما يقرب من 80 في المائة من الذين تجاوزوا الستين من العمر في ألمانيا لم يحصلوا على الجرعة الرابعة من لقاح كوفيد-19. كما أوصى بالاستمرار في وضع الكمامات في الأماكن المغلقة تحسباً لموجة العدوى خلال الصيف. (رويترز)

الصحة النفسية إلى تراجع

دعت منظمة الصحة العالمية بلدان العالم إلى زيادة استثماراتها في الصحة النفسية، مؤكدة أن «المعاناة هائلة» وقد تفاقمت بفعل جائحة كوفيد-19. وحتى قبل بدء الجائحة، كان حوالي مليار شخص في العالم يعانون نوعاً من الاضطرابات النفسية، كما أعلنت الوكالة التابعة للأمم المتحدة في دراسة هي الأوسع لها بشأن الصحة النفسية حول العالم استغرق إعدادها عقدين من الزمن. وخلال السنة الأولى من الجائحة، ازدادت نسب الإصابة بالاكتئاب والقلق بواقع الربع. لكن الاستثمارات اللازمة للتصدي لهذه الحالات لم تشهد أي زيادة، إذ إن 2 في المائة فقط من الميزانيات الوطنية للصحة وأقل من 1 في المائة من إجمالي المساعدات الدولية على قطاع الصحة مخصصة للصحة النفسية، وفق تقرير المنظمة. وقال مارك فان أوميرين، من قسم الصحة النفسية في منظمة الصحة العالمية، إن «كل هذه الأرقام متدنية للغاية»، لافتاً إلى أن هذا التقرير يعكس إلى أي مدى «المعاناة هائلة» حول العالم. وأوضح التقرير أن شخصاً من كل ثمانية أشخاص في العالم تقريباً يعاني اضطراباً نفسياً. وهذا الوضع أسوأ للأشخاص الذين يعيشون في مناطق النزاع، إذ تشير التقديرات إلى أن شخصاً من كل خمسة يعاني من مشكلة في الصحة النفسية. وقد تضرر الرجال والنساء والأشخاص الذين يعانون أصلاً من مشاكل في الصحة النفسية، بدرجة أكبر من جراء تبعات الجائحة والقيود المترتبة عنها، بحسب فان أوميرين.

(فرانس برس)

(داي سوغانو/ Getty)

«حصة الفاسدين» تعقّد علاج معوقين

طرابلس ـ **أسامة علي**

في وقت خلّفت الحروب الليبية فيه حالات إعاقة لدى الليبيين الذين ينتظر بعضهم منذ سنوات الحصول على أطراف صناعية لتعويض تلك المبتورة، لا توفّر الجهات الحكومية إحصاءات رسمية دقيقة لعددهم، بسبب التبعيات المختلفة لمعوقي هذه الحروب للأطراف المتصارعة، فيما كانت حكومة الوفاق الوطني قد قدّرت عام 2019 عدد المعوقين في صفوف قواته بـ 120 ألفاً، ثم أعلن الرئيس الحالي لحكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة في منتصف فبراير/ شباط الماضي إنشاء هيئة جديدة مسؤولة عن علاج جرحى الحروب، وتخصيص مبلغ مليار دينار (200 مليون دولار) لها.

وأوضح الدبيبة أن الهيئة شُكلت لرعاية الجرحى داخل ليبيا وخارجها، والقضاء على الفوضى التي رافقت ملف علاجهم. لكن الصديق الكرامي، أحد المعوقين الذي فقد أطراف أصابعه خلال الحرب مع تنظيم «داعش» عام 2016، يقول لـ«العربي الجديد» إن «الحكومة لم تصدر حتى الآن أي بيان يحدد عدد معوقي الحروب».

وكان رئيس ديوان المحاسبة (أعلى سلطة رقابية في ليبيا)، خالد شكشك، قد أكد وجود أكثر من 11 ألف ليبي يخضعون لعلاج في تونس وحدها، بعضهم من معوقي الحروب. واشتكى من فوضى في ملفات الأشخاص الذين يخضعون لعلاج في الخارج، وعدم القدرة على متابعتها، وتحديد نسب نجاح العمليات التي أجريت لهم وحالات الشفاء، وكذلك من غياب الدراسات اللازمة لتحديد الدول الأكثر قدرة على علاج هذه الحالات.

وفيما أكد شكشك إنفاق الحكومة 9 مليارات دينار (1,8 مليار دولار) على قطاع الصحة العام الماضي وحده، أشار إلى أن «حصة قليلة من هذه المبالغ ذهبت لتوفير خدمات للمواطنين، في مقابل حصة كبيرة جداً لجيوب الفاسدين».

وشدد شكشك على أهمية توفير العلاج داخل ليبيا، لكن الكرامي المصاب بإعاقة قال إن «المعوقين اعتادوا سماع التصريحات والأخبار المتداولة عن الإجراءات الحكومية الجديدة الخاصة بضمان معالجة المعوقين، لكن أياً منها لم تعد لنا أمل الحصول على علاج، وتعويض الأطراف التي فقدناها».

من جهته، تعمّد مفتاح كويدر الذي بترت رجله في أثناء مشاركته في معارك مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر على طرابلس، في مواجهة ضعف فرص حصوله على علاج، التحايل عبر تلفيق تقرير طبي يفيد بأن إصابته نتجت من حادث سيارة. وقال لـ«العربي الجديد»: «هناك من يعقّد ملف علاج معوقي ومبتوري الحروب بسبب الخلافات السياسية، ومغادرة مرضى البلاد بحجج أخرى غير الحروب أسهل بكثير. وقد نجحت في الحصول على منحة للعلاج في دولة عربية، وحصلت على رجل صناعية سمحت لي بالتحرك مجدداً، ومتابعة مزاولة مهنتي كمعلم التي انقطعت عنها لفترة طويلة».

وتختلف الإعاقات التي يعانيها جرحى الحروب، ومنها بتر الأطراف، والتعرض لإصابات بالغة في العيون وغيرها، لكن لجان العلاج في الخارج اخترقها الفساد وأصبحت تضم علاج مرضى لا علاقة لهم بالحروب بسبب محسوبيات، ما أثر سلباً في النظرة الخاصة بأحقية معوقي الحروب في تلقي العلاج، بحسب ما يقول كويدر.

وبالعودة إلى الكرامي، يتحدث عن أسباب أخرى عرقلت حصول معوقي الحروب على فرص للعلاج، وبينها تراكم الديون المستحقة على الدولة الليبية لدى المراكز الصحية في عدد من الدول، منها ألمانيا التي رفضت إكمال علاج أحد رفاقه من معوقي الحرب بسبب عدم تسديد لجان العلاج الخارجي مستحقات علاجهم. وقال: «رجع رفيقي ناجي من دون أن يكمل علاجه بعدما أمضى أشهراً بعيداً عن أسرته بأمل أن يستطيع استعادة البصر في العين التي تضررت كثيراً. وأبلغه الأطباء أن فرصة علاج العين ستتراجع مع تقدم الوقت. وفي كل الأحوال لم يستطع تنفيذ العمليات الجراحية المقررة له على حسابه الخاص بسبب سعرها المرتفع».

يضيف: «بين الأسباب الأخرى تعدد لجان العلاج في الخارج وكثرتها وتضارب تبعيتها لجهات مختلفة، ما اضطر الكثير من الدول إلى طلب توحيد الجهات المسؤولة عن علاج معوقي الحرب لضمان مستحقاتها المالية أو التوقف عن استقبالهم».

وتتعدد حقوق معوقي الحرب، بحسب الكرامي، «فأولوية علاجهم لا تعني إهمال باقي حقوقهم في توفير فرص تتناسب مع أوضاعهم على صعيد تلقي التعليم والحصول على تأهيل نفسي، خصوصاً أن بعضهم تضرروا جراء انعزالهم فترات طويلة، وتأثرهم بصدمة إصابتهم بإعاقات».

خطوات حكومية جدّية

نقل بيان صحافي عن رئيس الهيئة العامة للرقابة الإدارية سليمان الشنطي قوله إن «الحكومة تولي أهمية كبيرة لتأمين متطلبات العلاج في الداخل، والهيئة ستركز على القيام بخطوات جدّية في هذا الملف، وبينها مراجعة ملفات العلاج في الخارج من أجل تخفيف الأعباء المالية التي يواجهها ليبيون، وبينهم معوقو حروب».

تحقيق

يرتكب «باعة أدوية» في دمشق ومدن سورية أخرى فظائع في حق مرضى بسبب بيعهم أدوية بلا وصفات طبية، وعدم معرفتهم بمخاطر تناول بعضها. وتوفي مرضى بسبب التعديات الكبيرة على مهنة الصيدلة

صيدليات سورية في أيدي «باعة أدوية»... وتجار

بيروت ـ **حبيب شحادة**

قبل أسابيع، أودت حبة دواء وفرها صيدلي في سورية بحياة رجل في العقد السادس من العمر يدعى عامر كان مصاباً بمرض الربو. وفي منتصف أيار/ مايو الماضي، توفي شاب في الـ24 من العمر يدعى عبد المنعم زكريا في مدينة حمص بعد ربع ساعة فقط من حقن زوج لصيدلانية يمارس مهنة طب الأسنان إياه بإبرة أعطيت في العضل بدلاً من الوريد، كمحاولة معالجته من تشنج وألم في الرقبة. وتشير حالتا الوفاة إلى المخاطر الناتجة من انتشار ظاهرة «باعة الدواء» الذين يمتهنون الصيدلة، وتعدد مخالفات ممارسيها، ما يؤثر على صحة المرضى وحياتهم، علماً أن عائلة عامر أوضحت في حديثها لـ«العربي الجديد»، أنّ الصيدلي أعطاه دواءً لا يجوز أن يتناوله مريض ربو، ولم يسأله عما إذا كان يعاني من أمراض مزمنة.

وتنتشر ظاهرة تأجير بعض خريجي الصيدلة شهاداتهم لأشخاص لا علاقة لهم بالمهنة، ولا يملكون أدنى معرفة طبية، في مقابل مبالغ محددة، وذلك لأسباب عدة، منها عدم قدرتهم على توفير تكاليف فتح صيدليات، ورفضهم تأدية الخدمة الإلزامية في الريف لمدة سنتين، بحسب ما ينص المرسوم رقم 15 الصادر عام 1967 لتنظيم مهنتي الصيدلة والطب.

ويذكر صيدلية في دمشق لـ«العربي الجديد»، أن «صيدلة وخريجين جدداً من كليات تدرس المهنة، خصوصاً من النساء، يؤجرون شهاداتهم إلى أشخاص غير صيادلة، وأن آخرين يفعلون ذلك في حال عملوا في مختبرات، كما يشغّل بعضهم أقاربهم في صيدليات». ومع تعدد أوجه المخالفات، يواجه عشرات وربما مئات من أبناء دمشق وباقي المدن السورية مصيراً مشابهاً لعامر وزكريا، في ظل انتشار ظاهرة «امتهان الصيدلة» وسط غياب إجراءات الرقابة، وواقع عيش أكثر من 90 في المائة من السوريين تحت خط الفقر، بحسب تقديرات الأمم المتحدة، ما يجعلهم يقصدون صيادلة للتداوي بدلاً من الذهاب إلى متخصصين.

تاجر الشهادات

وبين أمثلة تأجير الشهادات، الصيدلي جهاد العبد (28 عاماً)، الذي اتخذ هذه الخطوة فور تخرّجه من كلية الصيدلة عام 2019، بسبب عدم امتلاكه الإمكانات المادية لفتح صيدلية، وهو بخبر «العربي الجديد» بأنه حاول مرات عدة فتح صيدلية، ثم أيقن أن المشروع يحتاج إلى رأس مال كبير، قبل أن يعرض عليه شخص لا يمتهن الصيدلة استئجار شهادته، والعمل بها مستخدماً اسمه.

ويقول: «درست الصيدلة سنوات، ثم جلست في البيت في نهاية المطاف بعدما جعلني الوضع الاقتصادي والمعيشي الصعب أؤجر شهادتي بدلاً من العمل بالمهنة التي أحببتها، وتحصيل رزقي منها».

ويرفض العبد كشف المبلغ الشهري الذي يحصل عليه من تأجير شهادته، لكنه يشير إلى أنه يكفيه لعيش حياة كريمة من دون القيام بأي عمل. أما عن خطورة الظاهرة على حياة المرضى، فيوضح أنّ الشخص الذي استأجر شهادته ليس صيدلياً لكن زوجته المرضة ستعمل بنفسها في الصيدلية».

من جهتها، اضطرت سميرة عطية (31 عاماً)، وهي صيدلانية تملك صيدلية مُستأجرة في منطقة صحنايا بريف دمشق، إلى التوقف عن العمل كي تربي أطفالها الثلاثة بعدما اختفى زوجها عام 2016، وتقول لـ«العربي الجديد»: «زوجي مفقود ولدي مصاريف خاصة بالمنزل والصيدلية نفسها التي تعتبر مصدر دخلي الوحيد، فقررت توظيف أختي التي تخرجت من معهد تجاري في الصيدلية نفسها خلال فترة الصباح، وعامل مختبر في فترة المساء». وتعترف سميرة بخطورة الخطوة، لكنها تشدد على أنها وسيلتها الوحيدة للاستمرار في الحياة، وتقول: «أدير الصيدلية على الهاتف، في حال استدعت حالات معينة دقة التعامل مع أنواع أدوية ذات مواصفات دقيقة ومعقدة، فلا يستطيع أي من عامل المختبر أو أختي التصرف من دون الرجوع إلي».

صيادلة «اشباح»

وفي جولة أجرتها «العربي الجديد» على صيدليات في دمشق، وسألت فيها عن بعض أنواع الأدوية وتركيبتها وتأثيراتها وكيفية أخذها، رفض أكثر من 6 أشخاص موجودين فيها توفير إجابات بحجة أن الصيدلي المسؤول عن الأدوية غير موجود حالياً، وطالبوا بالرجوع للاستفسار لاحقاً. ويعتبر الصيدلي منذ أكثر من 15 عاماً والذي يقيم في دمشق معين صالح، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن «هذه الحالات تؤكد وجود أشخاص يمتهنون الصيدلة، أي باعة أدوية، وهذا مصدر خطر كبير على صحة المرضى، ويشير إلى أختي التي تخرجت من معهد تجاري في الصيدلية نفسها خلال فترة الصباح، وعامل مختبر في فترة المساء». وتعترف سميرة عليه شخص، مهما كان وضعه الصحي، من دون تقديم وصفة من طبيب مختص، ويشرح أنه قد يلجأ إلى هذا الأمر في حالات نادرة جداً لمعالجة أمراض الرشح، وأوجاع عبر إعطاء مسكنات، ويشدد على رفضه الكامل إعطاء إبر، ويشرح أنّ مهنة الصيدلة تحتاج إلى تنظيم ممارستها ووضع ضوابط قانونية لها في ظل تخرج آلاف الطلاب سنوياً، خصوصاً بعد إنشاء 14 كلية لهذا الاختصاص في الجامعات السورية الخاصة، كما يطالب بتحديث مناهج التدريس في الكليات العامة والخاصة معاً، والتي باتت قديمة.

ويتحدث صالح عن أنّ «امتهان الصيدلة بات ظاهرة تنتشر بالتزامن مع بيع من يسمون نفسهم صيادلة الدواء المهرب بلا صفات طبية. وأصبحت الأدوية المهربة تجارة مربحة في ظل انقطاع أصناف أدوية تنتج محلياً». ويوضح أن «تأجير شهادات الصيدلة كان يحصل شرط أن يكون المؤجر والمستأجر صيدليان، أما اليوم فقد يعمل والد صيدلي أو قريبه أو شخص آخر لا علاقة له بالمهنة في مكان العمل الخاضع لشروط امتلاكه الشهادة، فيما تتجاهل نقابة الصيدلة هذه الظاهرة».

وفي السياق، تعترف حكومة النظام السوري بانتشار ظاهرة تأجير شهادات الصيدلة ومخالفات أخرى، لكنها تحصر على أن نطاقها محدود جداً ويشمل عدداً قليلاً من الأشخاص، وتشدد على أن اللجان المختصة في نقابة الصيادلة ومديريات الصحة تقوم بجولات دائمة لرصد المخالفات وقمعها، علماً أن العقوبات المتخذة في حق المخالفين تراوح بين تنظيم محاضر ضبط وإغلاق الصيدليات بالشمع الأحمر، وفرض غرامات بمبالغ مالية كبيرة تراوح بين مليون ومليون ونصف المليون ليرة (300 و450 دولاراً)، وتحويل الصيدلي الأساسي إلى مجلس تأديب، والشخص الذي يمارس المهنة من دون امتلاك شهادة إلى القضاء.

كلفة فتح صيدلية

وفيما يؤثر الوضع الاقتصادي المتردي وانخفاض قيمة الليرة السورية مقابل الدولار على قدرة خريجي كليات الصيدلة على فتح صيدليات خاصة بهم، يقدر صالح الكلفة الحالية لتجهيز صيدلية بحوالى 50 مليون ليرة (13 ألف دولار)، من دون الأدوية البسيطة التي تراوح كلفتها بين 3 ملايين ليرة (1500 دولار)، و8 ملايين ليرة (2400 دولار). وتحتاج الصيدلية أيضاً إلى أجهزة لقياس الضغط والسكر والوزن والطول، إضافة إلى جهاز كمبيوتر للحسابات وإدخال الأدوية والصندوق.

ويوضح صالح أن شركات ومعامل الأدوية لم تعد توفر طلبات الدواء من دون دفع ثمنها، وهو ما كانت تفعله قبل الحرب، وتأخذ ثمنها مباشرة، وليس على دفعات.

ويشرح أن كلفة فتح صيدلية قبل الحرب كانت لا تتجاوز مليوني ليرة (600 دولار)، تؤمن كل التجهيزات، ومتطلبات شراء كل أنواع الأدوية من الشركات ومعامل الإنتاج. وبين فقدان مهنة الصيدلة معايير عملها وعجز خريجي صيدلة عن فتح صيدليات خاصة، يدفع سكان في دمشق ومناطق أخرى في سورية حياتهم ثمناً لجشع ممتهني الصيدلة وتجار الأدوية وسط تجاوزات قانونية وفساد مستشر في القطاع الصحي التابع للنظام السوري.

يؤجر خريجو صيدلة شهاداتهم في سورية (سالي هايدن/ Getty)

13,000
هي القيمة بالدولار الأميركي لتجهيز صيدلية في سورية، من دون احتساب تكاليف شراء الأدوية.

مهدي شعبان
خريج ماجستير يحفر القبور بغزة

لم يتوقع الغزي مهدي شعبان العمل في مهنة حفر القبور، هو الذي يحمل شهادة الماجستير في اللغة العربية، لكن هذا حال شباب القطاع

غزة ـ **امجد ياغي**

في مقبرة الفالوجا في بلدة جباليا، شمالي قطاع غزة، بات مهدي شعبان (29 عاماً)، معروفاً لدى كثيرين. فهذا الشاب الحاصل على درجة الماجستير في اللغة العربية من جامعة الأقصى يعمل في حفر القبور، ويساعد الخريجين الجامعيين في إتمام مشاريع تخرجهم وتدقيقها لغوياً، من دون أن يجد أي فرصة عمل. ويقول شعبان، الذي يعمل منذ خمسة أعوام مع والده وشقيقه الأصغر محمد في حفر القبور في مقبرة الفالوجا، إنه يساعد والده في توفير احتياجات أسرته المؤلفة من سبعة أفراد. في الوقت نفسه، رفض الابتعاد عن مجال تخصصه، فما زال يطالع الكتب ويمارس التدقيق اللغوي.

شعبان واحد من مئات الآلاف الخريجين الجامعيين الذين يتقدمون للوظائف بشكل دوري في المؤسسات الحكومية والخاصة على أمل الحصول على فرصة عمل واحدة من دون جدوى، ويعجز عن تأمين 550 ديناراً أردنياً (نحو 775 دولاراً)، لاستخراج شهادة الماجستير، ويستعين بالإفادة الجامعية من أجل التقدم إلى الوظائف الشاغرة، الأمر الذي لا يعد مشكلة لإدراك الكثير من المؤسسات الحكومية والخاصة عجز الخريجين عن سداد الرسوم الجامعية للحصول على الشهادة النهائية.

حصل شعبان على شهادة البكالوريوس من الجامعة نفسها وبتخصص اللغة العربية. وعلى الرغم من كونها جامعة حكومية ورسومها مقبولة بالمقارنة مع الجامعات الخاصة، يقول إنه كان يؤمنها بـ«شق النفس». من جهة أخرى، يلفت إلى أنه حصل على شهادة الدبلوم المتوسط في الهندسة الميكانيكية.

ويقول شعبان لـ«العربي الجديد»: «قضيت أكثر من ست سنوات أبحث فيها عن فرصة عمل جيدة. طرقت أبواب جميع الوزارات والمعاهد التعليمية والمؤسسات الخاصة والأهلية، لكن الأبواب كانت مغلقة أمامي، وقد أحبطتْ. في بعض الأحيان، أشعر أنني أدفن شهاداتي في القبور لأنه لا قيمة لها في قطاع غزة حالياً». وعمد إلى طباعة رسالة الماجستير التي حملت عنوان «تداولية الجملة في شعر محمد عبد الباري»، بهدف إثراء المكتبة الفلسطينية ومساعدة الخريجين والأدباء في المنهج التداولي، وقد التحق بعشرات الدورات المتخصصة في اللغة العربية والإدارة والتربية والتنمية البشرية، وشارك بدراسات داخل جامعة الأقصى، مثل «أثر الإعلام الرقمي على لغة الطفل من وجهة نظر أولياء الأمور»، وتداولية شعر نيفين درويش في ديوان «لك يبتسم الشعر».

كان شعبان يعتقد أنه بمجرد حصوله على درجة الماجستير ستفتح أبواب الوظائف أمامه. وعلى الرغم من عدم قدرته على العمل في مجال تخصصه، إلا أنه يسعى لأن يكون إيجابياً، وقد أتاحت له دراسة الماجستير التعمق والإبحار في عالم اللغة العربية وإنجاز بحوث عدة، وتعزيز قدرته على النقد في ظل تراجع اللغة العربية في المؤسسات الرسمية، كما أكسبته قدرة أكبر على التحليل وتفسير كلمات اللغة العربية القديمة واللغة المحكية. هذه الإيجابية لا تنسيه واقعه الصعب، هو الذي يتقاضى نحو 20 شيقلاً (6 دولارات أميركية)، مقابل حفر القبر الواحد.

ويرى شعبان أن مهنة حفر القبور ليست سهلة وتحتاج إلى خبرة. يقضي نحو ثلاث ساعات متواصلة في حفر القبر الواحد ويصف المهنة بـ«الشاقة»، ويشير إلى أن كلفة بناء قبر في غزة هي 100 دولار أميركي، إلا أنه يحتاج إلى 90 دولاراً لتأمين المواد الخام للبناء، ليتبقى له القليل يضيف «التحقت بالعديد من الدورات في التدقيق اللغوي بعد انتهائي من الماجستير، وساعدت كثيرين في كتابة رسائل الماجستير، وأعمل كمتطوع في مركز ينابيع الثقافي لمساعدتهم في نشر الثقافة الفلسطينية واللغة العربية، من خلال التواصل مع الروائيين والكتاب لرفع مستوى الأدب».

لم يتوقع شعبان أن يعمل في مهنة حفر القبور، هو الذي كاد يفقد حياته في القصف الإسرائيلي خلال العدوان على قطاع غزة عامي 2008 - 2009، إلا أنه مضطر للعمل لمساعدة عائلته ورد الجميل لوالده الذي سانده في تأمين مصاريف دراسته.

وعلى الرغم عن المأساة التي تحيط به، إلا أنه يُعد نفسه ليكون أستاذاً جامعياً في يوم من الأيام، ويحاول الحصول على منحة لدراسة الدكتوراه. وتظهر آخر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المتعلق ببطالة الخريجين في فلسطين، أن نسب البطالة لدى خريجي الجامعات من مختلف التخصصات بلغت 78 في المائة في غزة خلال عام 2020، في مقابل 35 في المائة في الضفة الغربية.

يصف المهنة بـ«الشاقة» (محمد الحجار)

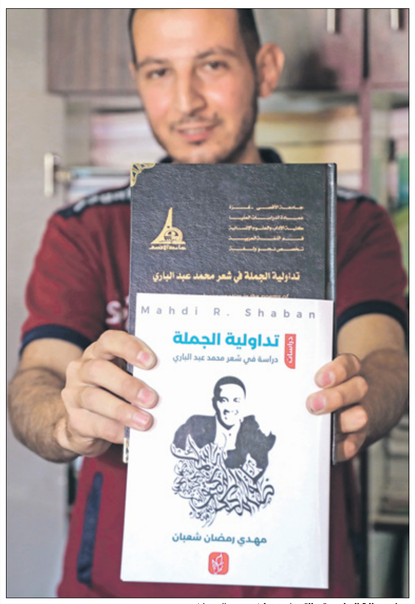

هذه رسالة الماجستير التي أعدها (محمد الحجار)

باكستان: شابات يهربن للزواج خلافاً للأعراف

اكثر فاكثر، راحت باكستانيات شابات يعمدن إلى ترك منازل ذويهنّ ليتزوّجنّ بالشبّان الذين اختارتهم قلوبهنّ، بعيداً عن ضغوط المجتمع والتقاليد والاعراف التي تسيطر على مجتمعا تهمّ باختلافها

المجتمع الباكستاني محافظ ولا يمكن للشابات إبداء رأيهن لاختيار شركاء حياتهن (محمد سميع أوغورلو/ الأناضول)

إسلام آباد ـ **صبغة الله صابر**

في الآونة الأخيرة، تُسجّل ظاهرة اجتماعية جديدة في باكستان مع هروب شابات من منازلهنّ وعقد زيجاتهنّ في المحاكم، من خارج الأعراف السائدة ومن دون علم ذويهنّ، وهو ما يتسبّب في مشكلات اجتماعية كثيرة، بالإضافة إلى جدال يُثار في المجتمع كما في وسائل الإعلام.

وثمّة من يرى أنّ لوسائل التواصل الاجتماعي دوراً كبيراً وبارزاً في تفشي هذه الظاهرة، إذ في إمكان الشابة الباكستانية أن تبحث عن شريك حياتها من خلال هذه الوسائل، في حين يجد آخرون أنّ الأعراف والعادات السائدة في البلاد تجبر الشابات على الهروب، ووسائل التواصل الحديثة ما هي إلا واسطة لخروجهنّ على الأعراف وإعراضهنّ عن تقبّل ما يراه الآباء مناسباً.

والمجتمع الباكستاني هو مجتمع محافظ ولا يمكن للشابة أن تبدي رأيها بسهولة لاختيار شريك حياتها (في بعض المناطق مثل شمال غربي البلاد)، وقد بدأت ظاهرة هروب الباكستانيات الشابات من المنازل تتفشى شيئاً فشيئاً، وسط اهتمام وسائل الإعلام التي راحت تطرح القضية لعلّها تحظى باهتمام من أجل إيجاد حلول مناسبة وجذب أنظار أصحاب القرار في البلاد. لكنّ تناول القضية في الوقت نفسه يروّج أكثر للظاهرة، بحسب بعض الآراء. وفي خلال فترة قصيرة أخيراً، سُجّلت ثلاث عمليات هروب شابات من منازلهنّ في مدينة كراتشي الجنوبية وهي مركز إقليم السند (مجتمع متعدّد الأطياف وخليط ما بين قبائل السند والبلوش والمهاجرين من الهند والبشتون)، ليظهرن في وقت لاحق مع أزواجهنّ وفي يد كلّ واحدة منهنّ عقد نكاح من محكمة، وذلك من دون الحصول على رضى الأبوين كما يُفترض أو حتى إخبارهما بهوية الشريك.

والباكستانيات الثلاث هنّ دعاء زهرا ونمره كاظمي ودينار التي لم يُذكر اسم شهرتها. وقد ذاعت قصة دعاء زهرا وقصة نمره كاظمي. لم يطل الجدال حول قصة الأخيرة التي أعلنت أنها تزوجت في مدينة تونسه شاباً يدعى محمد نجيب، في حين كانت أسرتها تبحث عنها وقد ظنّت أنها اختُطفت من قبل عصابة للحصول على فدية، وهو أمر يحدث في بعض الأحيان. لكنّ الوضع كان مختلفاً، فسجّل الإبوان دعوى في المحكمة ضدّ الشاب الذي تزوجته ابنتهما، غير أنّ القضاء بتّ في حقّ الشابة والشاب في الزواج بعدما أثبتت الفحوصات الطبية أنّها بالغة ولها بالتالي الحقّ في اختيار شريك حياتها وفق القانون الباكستاني.

أمّا قضية دعاء زهرا فقد طالت في المحاكم. وفي السابع من يونيو/ حزيران الجاري، رفضت محكمة السند (جنوب شرق) دعوى والديها بأنّ زوجها محمد ظهير اختطفها، وذلك بعدما أعلنت الشابة أمام المحكمة في الخامس من يونيو أنّها تزوّجت ظهير برضاها وأنّها تبلغ من العمر 18 عاماً. يُذكر أنّ والدها، ويدعى مهدي علي، كان يدّعي أنّ ابنته تبلغ من العمر 14 عاماً فقط، لذا أمرت المحكمة بإجراء فحص طبي لها لإثبات سنّها. وفي السابع من الشهر نفسه، عندما قدّمت السلطات نتائج الفحص الطبي، تبيّن أنّ سنّها تتراوح ما بين 16 و17 عاماً، ووفق التقرير الطبي فهي أقرب إلى 17 عاماً. من هنا، أمرت المحكمة بإخراج قضية الاختطاف التي سجّلها الوالد في كراتشي.

تجدر الإشارة إلى أنّ القضية تعود إلى إبريل/ نيسان الماضي، عندما خرجت دعاء من المنزل وظنت الأسرة أنّها اختُطفت من أجل المال، وبعد مدّة من البحث، كشفت شرطة مدينة لاهور (شرق) أنّها تزوجت قبل أن تبتّ مع زوجها تسجيلاً مصوّراً قالا فيه إنّهما فعلا ذلك بملء إرادتهما. لكنّ الشرطة بهاولنكر في إقليم البنجاب (شرق)، ونقلا إلى مدينة كراتشي للمثول أمام المحكمة. وهناك حُسمت القضية وطُلب من الأمن الباكستاني توفير الحماية اللازمة لهما.

وعن الوضع القانوني في هذا السياق، يقول المحامي والخبير القانوني محمد عبد الله خان لـ«العربي الجديد»: «إنّ القانون الباكستاني ينصّ على أنّه في إمكان الفتاة متى بلغت 16 عاماً والفتى 18 عاماً أن يتزوّجا من دون إرادة أسريتهما. بالتالي فإنّ هذه القضية منتهية، إذ أثبتت الفحوصات الطبية أنّ دعاء زهرا تخطّت السنّ المحدّدة، بالتالي يمكنها أن تتزوج بإرادتها. وهكذا، لا مشكلة قانونياً، إنّما يبقى الجانب الاجتماعي الخاص بتفشّي الظاهرة وتبعاتها وآثارها السيئة؛ هي تشجّع عدداً كبيراً من الفتيات والفتيان على القيام بالأمر نفسه».

الاعراف السائدة في باكستان تدفع شابات كثيرات إلى الهروب

ثقة من يرى انّ لوسائل التواصل الاجتماعي دورا في هذه الظاهرة

ويرى عبد الله خان أنّ «الأعراف والتقاليد السائدة وتعامل الآباء والأسر مع الشابات والشبان تؤثّر كثيراً على تفشي الظاهرة. فدعاء زهرا أوضحت أنّ والدها كان يريد تزويجها برجل كبير في السنّ وهو شخص لم تكن ترغب فيه، وبالتالي ذهبت مع الشاب الذي تحبّه، وهو الأمر الذي رفضه والدها أمام المحكمة وفي حديثه إلى وسائل الإعلام».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

لحظة إخراج قفير نحل في غزة

يهتم بالنحل بما يتوفر من معدات في سورية

يرش منتجا طبيعيا لحماية قفير نحل في تركيا

عافية النحل

ربيع العطاء وسوء التغذية

في الأسابيع الأخيرة، انشغل المربون والرأي العام في المغرب بلغز اختفاء النحل، وبفتح الحكومة تحقيقاً في أسباب الظاهرة، وتدخلها لدعم المربين، في وقت ربط محللون الظاهرة بشح المياه بسبب قلة الأمطار التي أثرت على وفرة مراعي التغذية. وتحدث البعض أيضاً عن مرض غامض، فيما لم تحسم التحقيقات السبب حتى الآن. ومع تقدم فصل الربيع، يفترض أن يستعيد النحل عافيته في غالبية مناطق العالم بالتزامن مع مواسم بدء النباتات في إعطاء الثمر والزهور، والتي يؤدي النحل أيضاً دوراً في تلقيحها تمهيداً لإنتاج الطعام حول العالم.

ومعروف أن النحل يلعب دوراً محورياً في إنتاج محاصيل كثيرة، مثل التفاح والطماطم والفلفل، لكن ضغوط التنقل والتعرض لمبيدات حشرات وطفيليات أهلكت أعداداً كبيرة منه.

لكن عانى النحل في السنوات الأخيرة مشاكل في سوء التغذية ارتبطت بتدهور التربة وعدم تنوع مصادر الطعام المتوفر له، خصوصاً لدى جمع أعداد كبيرة منه لتلقيح محصول محدد، والذي أصابه بأمراض وأنقص عدده. وهذا ما تشهده الولايات المتحدة تحديداً التي يكثر فيها منذ مطلع القرن العشرين الاعتماد على خلايا النحل المتنقلة لتعويض الانخفاض الحاد في أعداد المُلقحات البرية، والتركيز على محاصيل من نوع واحد، لا سيما الذرة والصويا.

ويلفت خبراء إلى أن منح النحل الشراب المحلى قبل إطلاقه في المزارع يعرضه أيضاً لمخاطر افتقاد المغذيات والأحماض الأمينية والفيتامينات التي يفترض أن يحصل عليها من رحيق الأزهار الطبيعية.

(العربي الجديد)

(الصور: فرانس برس، الأناضول، Getty)

جولة لمربي نحل في العراق

يعاين قفير نحل في الولايات المتحدة

مربي نحل في كشمير الهندية

مجموعات نحل وسط غابة في سلوفاكيا